

أخبار الساعة

نشرة إخبارية يومية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
الأخبار والتقارير المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

السبت ١٨ مارس ٢٠٠٦ - السنة الثالثة عشرة - العدد ٣٢٨٥

الافتتاحية

دفاع مبرر عن أسعار النفط

إعلان رئيس منظمة «أوبك»، إدموند داو كورو، قبل أيام عن عزم «أوبك» منع انخفاض أسعار النفط والحفاظ عليها ضمن نطاقها الحالي الذي يتراوح بين الحد الأعلى من الخمسينيات دولار والحد الأدنى من الستينيات دولار للبرميل، كشف عن سياسة سعرية جديدة وإن كانت غير رسمية للمنظمة. فمنذ أن تخلت «أوبك» عن النطاق السعري المستهدف بين ٢٢ و ٢٨ دولارا للبرميل قبل أكثر من عامين، والغموض يكتنف حقيقة النطاق السعري الذي باتت تستهدفه وتغير سياستها الإنتاجية على ضوءه. إلا أن الشيء الواضح هو أن الدول المنتجة قد أدركت بأن أسعار النفط شأنها شأن أسعار أي سلعة أخرى يجب أن تخضع إلى عوامل العرض والطلب، مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة تجنب إلحاق الأذى بنمو الاقتصاد العالمي بأسعار لا يطبق تحملها أو إلحاق الأذى بالمنتجين بأسعار أدنى من القيمة الحقيقية للسلعة النفطية.

وبما أن أسعار النفط الحالية لم تؤثر سلباً في الاقتصاد العالمي كما هو واضح من معدلات نموه الحالية وكما يعترف به المسؤولون الاقتصاديون في هذه الدول المستهلكة، وآخرهم الرئيس الجديد لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، فإنها تمثل تقاطعاً طبيعياً لمنحني العرض والطلب العالميين. وليس أدل على ذلك من حقيقة توافر إمدادات كافية من الخام في الأسواق وعدم حدوث أي شحة فيها بل وعلى العكس من ذلك فقد شهدت المخزونات العالمية من النفط ارتفاعاً ملموساً على مدى العام الماضي أعاد تلك المخزونات إلى مستوياتها الاعتيادية. وعدا قلق الأسواق من حدوث اضطرابات في الإمدادات في هذا البلد المنتج أو ذاك، وهو ما يدفع في بعض الأحيان إلى ارتفاع في الأسعار سرعان ما يتبدد مع تبدد ذلك القلق كما حدث مؤخراً في المحاولة الفاشلة لضرب منشآت النفط في السعودية، فإن الأسعار باتت تعكس واقعاً اقتصادياً عالمياً جديداً أصبحت فيه سلعة النفط أكثر قيمة مما كانت عليه في السابق، خصوصاً في ظل ظهور بؤر استهلاكية عالمية جديدة لم تكن موجودة من قبل. وهذا الواقع بات يشكل الأساس لسياسة سعرية جديدة بالنسبة إلى «أوبك» تأخذ بنظر الاعتبار أن النفط، ونتيجة تغيرات هيكلية داخل الاقتصاد العالمي، قد اكتسب كسلعة أهمية أكبر من السابق تسمح بارتفاع أسعاره بشكل لا يؤدي أو يعرقل نمو الاقتصاد العالمي وازدهاره. ورغم امتعاض بعض الأوساط في الدول المستهلكة من الأسعار الحالية وما يبدر عنها في بعض الأحيان من اتهامات إلى الدول المنتجة يشوبها الحسد أكثر من القلق الحقيقي على صحة الاقتصاد العالمي، فإن على هذه الأوساط أن تدرك أيضاً بأن الأسعار الحالية هي الكفيلة بدعم توجه المنتجين نحو زيادة قدراتهم الإنتاجية من خلال استثمار عشرات بل المئات من مليارات الدولارات في توسيع طاقة الإنتاج بهدف تلبية نمو الطلب العالمي بالشكل الطبيعي، وتجنب أي قصور مستقبلي في الإمدادات.

محتويات العدد

- ١ * الافتتاحية
- ٢ * قضايا الساعة
- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * تقارير وتحليلات
- ٥ قانون ملك الأجانب للعقار في دبي.. هل يشكل نواة لقانون اتحادي؟ ...
- ٥ مارتن إنديك لا يستبعد ضربة عسكرية إسرائيلية ضد إيران
- ٦ «صنّدي تلجراف» تتحدث عن «قناعات» إيرانية بضرورة امتلاك سلاح نووي
- ٦ «جينس ديفنس ويكلي»: الجيش السعودي يبدأ اختبار الدبابة الباكستانية «الخالد»
- ٧ قراءة في أبعاد التقرير الثالث للجنة التحقيق في اغتيال الحريري
- ٨ أي حديث عن تنويع القاعدة الاقتصادية الخليجية؟!
- ٩ قلق أمريكي تجاه الاقتراح الروسي بتصدير اليورانيوم المخصّب لإيران ...
- ١١ ما سرّ نجاح الاقتصاد الأمريكي وريادته للاقتصاد العالمي؟
- ١٢ * أخبار الساعة حول العالم
- ١٢ طهران
- ١٢ طوكيو
- ١٣ باريس
- ١٣ تل أبيب
- ١٤ * اتجاهات الأسواق المحلية في أسبوع
- ١٤ * عرض كتاب:
- ١٥ تاريخ ليبيا الحديثة

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام
Tel: (971-2) 4044433/4044431
Fax: (971-2) 4044432
E-mail: media@ecssr.ae
www.ecssr.ae





الإمارات اليوم

واقع صحي صعب وتحركات غائبة

بالتأكيد لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يدق فيها جرس الإنذار حين أشار مؤتمر طبي عقد مؤخرا في الدولة إلى أن نحو ربع سكان الإمارات مصابون بمرض السكري، وأن معدلات الإصابة بأمراض القلب في تزايد مستمر، بل وتتفشى بين الشباب في معدلات عمرية لا تتجاوز الثلاثينيات، كما كشفت إحدى الدراسات عن أن ٢٦٪ من العينة التي اشتملت على ٦٠٧ من الطلبة المواطنين الموزعين على مراحل صفية من الرابع وحتى السادس مصابون بالبدانة وزيادة الوزن وأن أسباب ذلك تعود إلى العادات الغذائية السيئة. أسباب البدانة معروفة ولا داعي مطلقا لاجترار الحديث عنها، ولكن المشكلة أن الحديث عن هذه المؤشرات الصحية الخطرة يتوقف عند الحد الجغرافي لقاعات الاجتماعات والمؤتمرات ويضع مفعول ه وصداه بمجرد أن ينفض المجتمعون ويطوي الجميع أوراقه ويغادر بانتظار استعراض هذه المؤشرات في منتدى جديد!! هذا عن الواقع والأسباب، أما عن الحلول فلا يوجد بدائل تذكر، وما يمكن استعراضه في هذا المجال لا يخلو من أن يكون نوعا من تبرئة الذمة ليس إلا، فالبعض يفضل التحذير من خطر «الوجبات السريعة» رغم أن الجميع يلمس أن مطاعمها باتت جزءا من نسج الحياة العصرية في مجتمعاتنا الخليجية، ولم يعد التحذير منها يلقى صدى لدى قطاعات عريضة من المراهقين والأطفال إذا افترضنا أن هناك من يلقى لمثل هذا الحديث بالأمن الأساس!. أما عن حملات التوعية فالأحرى تسميتها بحفلات التوعية حيث تتحول في كثير من الأحيان، أو قل في معظمها إلى حفلات كلامية لاستعراض البلاغة اللغوية والتشديد بمجهول اللفظ وغريب المصطلحات من دون أثر يذكر في السلوك، أو أمل يشرق في العلاج. عموماً، إذا كان نشر الوعي بخطورة الوجبات السريعة الجاهزة التي تحتوي على سرعات حرارية عالية هو إحدى أساليب مواجهة انتشار البدانة، ومراقبة الإعلانات الغذائية الموجهة للصفار، هي إحدى آليات التصدي لهذه الأخطار، فإن من الضروري - بمعيار الأهمية- أن نتبنى استراتيجية شاملة لتطوير الرياضة المدرسية سواء من حيث نصيب الرياضة ضمن الحصص الدراسية أو من حيث توفير المعلمين المؤهلين للإشراف على هذه الحصص، أو الإصرار على وجود ملاعب جاهزة ومناسبة في «جميع» المدارس، وجعل توافر هذه الملاعب شرطا أساسيا لتجديد تراخيص المدارس القائمة أو منح تراخيص مدارس جديدة، بما يؤدي بالنهاية إلى القضاء على «مدارس الفيللات» التي تعد سببا مباشرا في حرمان الطلبة من ممارسة الأنشطة الرياضية وتشجيع المبادرات والبرامج التي تستهدف حث الشباب على ممارسة الرياضة وتحويل هذه المبادرات إلى «عادة» لا ترتبط بمناسبة موسمية. البدانة قد لا تكون مرضاً بحد ذاتها ولكنها بيئة مثالية لتفريخ أمراض خطيرة ما يعني أنها «قتيلة موقوتة» تؤثر سلبا في متوسطات الأعمار ومعدلات الإنتاجية.

العالم اليوم

هل تدفع إيران ثمن تكتيكات تفاوضية خاطئة؟

كان ينظر إليها الغرب في الماضي بإعجاب على مضض لمهاراتها التفاوضية، إلا أن محللين ودبلوماسيين يرون أن إيران قد تكون أساءت التقدير في تكتيكها التصادمي الأخير في الأزمة النووية. ويقول دبلوماسيون ومحللون إن إساءة إيران التقدير لكل من قوتها التفاوضية ومدى عزم العالم بشأن قضيتها النووية قد أضعف مقدرة طهران المعتادة على المزج بين دفع الأمور إلى حافة الهاوية والارتداد إلى نعمة المصالحة. ويضيفون أنه رغم موقفها الراض للحلول الوسط فإن إيران لن تخاطر ومن المحتمل أن تضاعف جهودها لنزع فتيل الأزمة خلال الأيام المقبلة. وقال دبلوماسي بارز من الاتحاد الأوروبي في طهران «النظام حذر في نهاية المطاف ويميل إلى تفضيل أزمة تحت السيطرة بدلا من مواجهة شاملة». وأضاف «المشكلة هي أنهم كانوا واضحين للغاية بخصوص خطوطهم الحمراء وما لم يتنازلوا عنه لدرجة صعبت عليهم كثيرا التوصل إلى حلول وسط. وبهذا المعنى ربما يكونون قد أساءوا التعامل مع الأمور مؤخرا». ويقول دبلوماسيون مخضرمون، إنه في الوقت الذي تغيرت فيه قليلا التكتيكات التي يستخدمها المفاوضون النوويون في إيران إلا أن أسلوبهم قد تغير بالمقارنة مع الفريق الذي كان موجودا قبل تولي الرئيس الإيراني، أحمددي نجاد، السلطة. وقال دبلوماسي غربي آخر «كان هناك مزيد من الحوار مع كبير المفاوضين السابق، حسن روحاني، كان حريصا للغاية على معرفة الكيفية التي سند بها إذا فعلت إيران هذا الأمر أو ذاك». وأضاف «أما مع الفريق الجديد، الأمر تحول إلى «حوار الطرشان»، إننا فقط نزعق بتصريحات معدة سلفا في وجه بعضنا ثم نغادر». وقال محللون إن التهديدات الصريحة التي أطلقتها إيران بالنسبة في «الأذى والألم» لواشنطن وباحتمال تخفيض صادرات النفط تضر أكثر مما تنفع. وقال محلل سياسي إيراني، طلب عدم الكشف عن اسمه، «الجميع يعلم أن إيران يمكنها الإضرار بالمصالح الغربية إذا اختارت ذلك، ولكن قول مثل هذه الأشياء يدفع الأمريكيين إلى موقف أشد صرامة ويمنحهم فرصة لتسويق مبرراتهم لدى المجتمع الدولي». ويتوقع دبلوماسيون أن تستأنف إيران قريبا جدا جهود التوصل إلى اتفاق مع روسيا والاتحاد الأوروبي لتخصيب اليورانيوم غير أنه يعتقد أن أصواتا بارزة داخل القيادة الإيرانية تعارض التسوية. وقال مستشار استراتيجي في طهران «إنهم يستندون في جدلهم إلى أن الولايات المتحدة عازمة على مواجهة إيران بخصوص قضيتها النووية في مرحلة ما، وأن من الأفضل مواجهتها الآن من موقع قوة» وعندما يفكر السياسيون الغربيون في اتخاذ إجراء أشد صرامة ضد طهران، فإنهم يضعون بالفعل في اعتبارهم ارتفاع أسعار النفط واستمرار انعدام الاستقرار في العراق بجانب مقدرة إيران على إثارة الاضطرابات في إسرائيل ولبنان والعراق وأفغانستان.





الصين تعرض حلاً وسطاً

تفاوض غربي بشأن التوصل إلى اتفاق حول إيران

توقعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إقرار بيان لمجلس الأمن الدولي بشأن الطموحات النووية لإيران هذا الأسبوع، على الرغم من أنه ما زالت توجد لدى الصين وروسيا شكوك بشأن ذلك. وأبلغ السفير الأمريكي، جون بولتون، الصحفيين بعد اجتماع مغلق لكل أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، أن مسودة بيان فرنسي-بريطاني «قريبة جداً بالتأكيد من الموافقة». إلى ذلك، عرضت الصين، أمس، حلاً وسطاً بشأن مشروع بيان للأمم المتحدة، من المرجح على ما يبدو أن تؤيده روسيا ويهدف إلى تقييد طموحات إيران النووية. ويتعلق الأمر بنص في مشروع البيان المقترح يطلب من مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم تقرير إلى مجلس الأمن بشأن التزام إيران. وتجادل روسيا والصين بأنه يتعين على مدير وكالة الطاقة الذرية أن يرفع تقريره أولاً إلى مجلس محافظي الوكالة الذي يضم ٣٥ دولة مما يقلص دور مجلس الأمن. لكن السفير الصيني لدى الأمم المتحدة، وانج جوانجيا، أبلغ الصحفيين قبل اجتماع للدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن لمناقشة أزمة إيران، أنه يجب إعطاء التقرير «إلى كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن». وقال دبلوماسيون تحدثوا شريطة عدم نشر أسمائهم، إن موسكو قد تقبل أيضاً هذه الصيغة.



المعارضة السورية تشكل

جبهة متحدة للإطاحة بالأسد

أعلن زعماء معارضون سوريون يعيشون في المنفى إقامة جبهة موحدة، أمس، تهدف إلى تشكيل حكومة انتقالية لتحقيق «تغيير النظام» من الرئيس بشار الأسد إلى حكومة ديمقراطية. وشكلت جماعات المعارضة التي تضم الإخوان المسلمين والليبراليين والشيوعيين والأكراد بعد اجتماع ليومين في بروكسل «جبهة للخلاص الوطني» وأصدرت برنامجاً وطنياً للتغيير خلال فترة انتقالية مدتها ستة أشهر لمرحلة ما بعد الأسد.

القوات الأمريكية والعراقية تواصل هجوم «سامراء»

قال شهود، أمس، إن قوات بقيادة الولايات المتحدة واصلت هجومها على أهداف يشتبه في أنها تابعة لمسلحين بالقرب من بلدة «سامراء» في شمال العراق في أحدث محاولة لإضعافهم. وجاء الهجوم الأمريكي في الوقت الذي فشل فيه السياسيون العراقيون المنقسمون بدرجة كبيرة مرة أخرى في تحقيق تقدم ملموس في جهود تشكيل حكومة وحدة وطنية ينظر إليها على أنها حيوية لتجنب اندلاع حرب أهلية، بسبب التوتر الطائفي بين الأغلبية الشيعية والعرب السنة.



زاد مستعد «للتحاور» وليس «للتفاوض» مع طهران

مناقشات حول العراق: واشنطن متشككة في نوايا إيران

قال البيت الأبيض، أمس، إن الاستعداد الإيراني لمناقشة الوضع في العراق، يحمله على الاشتباه في وجود مناورة، للتخفيف من الضغوط الدولية التي تمارس على إيران بسبب أنشطتها النووية. إلى ذلك، أعرب السفير الأمريكي في العراق، زلماي خليل زاد، عن استعداده للتحاور مع إيران بشأن الوضع في العراق، لكن «ليس للتفاوض حول مستقبل البلاد»، وذلك في مقابلة لصحيفة «لوموند» الفرنسية في عددها الصادر اليوم. وقال المسؤول الأمريكي: «نحن مستعدون للتحاور مع جيران العراق جميعهم بمن فيهم إيران».



هنية «يأمل» توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل

قال إسماعيل هنية، رئيس الوزراء الفلسطيني المكلف، القيادي في حركة «حماس»، إنه يأمل توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، خلال مقابلة بثتها محطة «سي بي إس». ورفض هنية الذي تهدد إسرائيل باغتياله اتهامه بأن أيديه «مملوطة بالدم» وقال، إنه لم يعط أبداً أوامر بتنفيذ «عمليات إرهابية» في إسرائيل. ولدى سؤاله بشأن دعوته يوماً إلى البيت الأبيض لتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، قال هنية: «نأمل ذلك». وقال أيضاً: «نحن لسنا شعباً متعطشاً للدماء».





قانون تملك الأجانب للعقار في دبي.. هل يشكل نواة لقانون اتحادي؟

لعل أهم ما أثارته الطفرة العقارية هي قضية تملك الأجنبي للعقار، الأمر الذي بادرت دبي إلى حسمه من خلال «قانون التسجيل العقاري»، في بادئة ينتظر تعميمها على مستوى الدولة من خلال قانون اتحادي.

تشهد الدولة منذ سنوات عدة طفرة عقارية واضحة للعيان. ولا تزال هذه الطفرة آخذة في النمو والاطراد من إمارة لأخرى، ويتوقع لها أن تستمر في المستقبل المنظور على الأقل. ولئن كانت هذه ليست هي المرة الأولى التي تشهد فيها الدولة طفرة عقارية، إذ سبق أن شهدت طفرة عقارية في منتصف السبعينيات حتى أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم، إلا أن هذه الطفرة الحالية تتميز عن سابقتها في أمور عدة لعل أهمها هو الإشكاليات القانونية التي تثيرها طبيعة هذه المشاريع العقارية التي أصبحت تظهر في الدولة. بعد طول ترقب وانتظار، أصدرت دبي مؤخراً «قانون التسجيل العقاري» في الإمارة، قاصراً حق تملك العقارات على مواطني الدولة ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى الشركات المملوكة لهم بالكامل وكذلك على الشركات المساهمة العامة، بينما يجوز بموافقة الحاكم في مناطق يحددها في الإمارة منح أشخاص من غير المواطنين الحق في تملك العقار كملكية مطلقة غير مقيدة بزمن أو حق الانتفاع بالعقار أو حق استئجاره لمدة لا تتجاوز ٩٩ سنة، بعد أن كان الأجانب في دبي يمتلكون العقارات بموجب عقود مباشرة من شركات التطوير، التي أنشأت وحدات سكنية ضخمة في المناطق المتعارف عليها في دبي.

ومن المتوقع أن يوقف القانون الجديد جدلاً طويلاً حول قانون ملكية الأجانب الحرة للعقار في إمارة دبي، حيث يفرض هذا القانون الإمارة في تحديد مواقع ملكية الأجانب من غير مواطني دول المجلس طبقاً لما تراه، وهو ما يتوقع أن تسير عليه أكثر من إمارة. كما يتوقع أن ينعكس هذا القانون بشكل إيجابي على القطاع العقاري بكامله، وذلك من خلال معالجته جميع النقاط والجوانب المتعلقة بالتملك العقاري. وسيدعم هذا القانون أيضاً معادلة العرض والطلب على الأراضي، مما سيؤدي إلى ارتفاع الطلب بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪، إضافة إلى دخول شريحة استثمارية جديدة إلى السوق العقاري بخاصة دول مجلس التعاون، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين في السوق، بما يدعم عجلة النمو والتطور العمراني في الدولة. إن هذا القانون الذي طال انتظاره سيعزز التوجهات لدى القائمين والمسؤولين في هذا القطاع بالإمارات الأخرى لإصدار قوانين مشابهة لتنظيم سير العجلة العقارية في ظل التوسعات الكبيرة على مستوى الدولة كافة. أما من حيث الرهونات فستقوم البنوك بتطبيق الرهونات من الدرجة الثانية، حيث إن الرهن المتعارف عليه في الدولة هو من الدرجة الأولى. إن مثل هذه المعطيات سوف تسهل قطعاً عملية ولادة قانون اتحادي يعالج تملك الأجانب للعقارات في جميع أرجاء الدولة، إذ إن من شأن ذلك أن يحافظ على سيادة الدولة ويرفع عنها الحرج الذي تستشعر به من فتح باب تملك العقار من قبل الأجانب، كما أنه يبعث في الوقت ذاته في نفوس المستثمرين الطمأنينة اللازمة على استقرار مراكزهم القانونية.

إن نقطة البدء في بحث مسألة ملكية العقار تكمن في الدستور الاتحادي للدولة. إذ إن المادة (١٢١) من الدستور تنص على أن الاتحاد ينفرد بالتشريع في شؤون عدة منها الملكية العقارية. وهذا النص الدستوري يجعل الاختصاص فيما يتعلق بتشريعات الملكية للدولة الاتحادية. ومع أن قانون المعاملات المدنية الاتحادي الصادر سنة ١٩٨٥ ينظم بعض أوجه الملكية العقارية، إلا أنه لم يصدر حتى اليوم تشريع اتحادي يقصر التملك العقاري على المواطن فحسب. وبالمثل فإن التشريعات المحلية كذلك تخلو جميعها من مثل هذا الحظر.





مارتن إنديك لا يستبعد ضربة عسكرية إسرائيلية ضد إيران

مع استمرار الأزمة النووية الإيرانية، وتصريحات الرئيس أحمدني نجاد ضد إسرائيل، ونجاح طهران مؤخرا في تجربة إطلاق الصاروخ «شهاب-٤» بعيد المدى القادر على ضرب أي هدف في أوروبا، ترتفع وتيرة القلق في تل أبيب إلى الحد الذي يراه، مارتن إنديك، كافيا لتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران بمباركة أمريكية.

تبدو شركات صناعة الصواريخ الإيرانية مشغولة هذه الأيام بما يكفي لإرسال موجات من القلق إلى الشاطئ الغربي. فقد أجرت إيران مؤخرا تجربة إطلاق الصاروخ «شهاب-٤» بعيد المدى الذي تؤكد طهران قدرتها على حمل وإطلاق أقمار صناعية. ولكن خبراء التسليح يرون أن التجربة الأخيرة تثبت قدرة الصاروخ على ضرب أي هدف في أوروبا وأغلب الأهداف في آسيا. وذكر موقع «نيوز ماكس دوت كوم» أن التجربة الأخيرة تكذب مزاعم المسؤولين الإيرانيين الذين دأبوا على التقليل من شأن الصاروخ، إن لم يكن إنكار وجوده من الأساس. وكلنا يتذكر تصريحات، حسين دهقان، نائب وزير الدفاع بأن بلاده (ليس لديها أي خطة لإنتاج الصاروخ «شهاب-٤»، «وأنها تركز على رفع قدرات «شهاب-٣»). وهذا يفسر حالة القلق التي انتابت عددا من العواصم الغربية بعد أن تأكدت من قدرة الصاروخ الجديد على حمل ما يكفي لإلقاء قنبلة نووية فوق باريس أو لندن أو برلين. وفي الوقت نفسه عمدت طهران إلى زيادة في إنتاج الصاروخ «شهاب-٣»، ويعتقد المحللون الاستراتيجيون أن شركات صناعة الصواريخ الإيرانية تنتج هذه الصواريخ بمعدل صاروخ واحد شهريا، ما يعني أن إيران تمتلك ١٠٠ وحدة من هذا الصاروخ. وتأتي تقارير الاستخبارات وصور الأقمار الصناعية لتؤكد زيادة المعدلات الإنتاجية إلى ستة أو سبعة صواريخ شهريا. ومع هذا القلق ووسط الجدل الدائر حاليا حول ضربة عسكرية محتملة ضد المنشآت النووية الإيرانية، تقفز إلى السطح مجددا تساؤلات مهمة حول ردود أفعال إسرائيل تجاه تلك التطورات. وتساءل الموقع نفسه في مقال آخر عن مدى إمكانية تكرار سيناريو ١٩٨١ عندما قصفت القاذفات الإسرائيلية المفاعل العراقي (أوزراك)، خصوصا في ظل التصريحات النارية للرئيس الإيراني، أحمدني نجاد، حول «محو إسرائيل من على الخارطة». هذا ما لا يستبعده مارتن إنديك السفير الأمريكي لدى إسرائيل ومساعد وزير الخارجية سابقا.

ويقول إنديك، الذي يشغل منصب مدير مركز «سابان لسياسات الشرق الأوسط» التابع لمؤسسة «بروكنجز»، إن من المحتمل أن «تهز الولايات المتحدة رأسها بالموافقة قائلة: حسنا، ربما كان من الأفضل أن تقوموا أنتم بهذه المهمة بدلا منا». ويوضح إنديك أنه «يمكنك في بعض الأحيان أن ترى في تصريحات نائب الرئيس، ديك تشيني، ما يلمح إلى ذلك». فعندما سئل نائب الرئيس عما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة إزاء الموقف الراهن مع إيران أجاب بقوله «حسنا، الإسرائيليون لن يقفوا مكتوفي الأيدي أو لعب دور المتفرج». وبدا الأمر وكأنه رسالة للإسرائيليين بموافقتهم على أي إجراء يتخذونه». وأضاف إنديك أن أي تصور بأن إسرائيل، التي أقسم قادتها على عدم التعرض للتدمير مرة أخرى، يمكن أن تكتفي بدور المتفرج على أمل أن تتقدم دولة أخرى للتعامل مع خطر يهدد وجودها هو تصور خاطئ يتجاوز حقائق الواقع. وذكر الموقع أن من السهل ملاحظة التبرم الإسرائيلي المتزايد تجاه الأزمة الإيرانية، وهو ما كشفته تصريحات أحد كبار المسؤولين بوزارة الدفاع لصحيفة «جيمروزاليم بوست» بأن «على الولايات المتحدة أن تحسم موقفها. فحتى الآن تكتفي الإدارة الأمريكية باستخدام لغة التشدد، ولكن الوقت قد حان للبدء في اتخاذ إجراء متشدد».





لتعزيز الدور الإقليمي في مواجهة أعداء من دول الجوار يناصبون طهران العداء!! «صنڊاي تلجراف» تتحدث عن «قناعات» إيرانية بضرورة امتلاك سلاح نووي

ذكرت «صنڊاي تلجراف» في تقرير من مدينة «بوشهر» أن هناك مسؤولين إيرانيين يرغبون في أن تتمكن بلادهم من إنتاج قنبلة نووية لتعزيز دورها كقوة إقليمية، ويعتبرون أن إيران محاطة بجيران يناصبونها العداء، وأن هذا الأمر لا يقتصر فقط على إسرائيل، بل إن العلاقات مع السعودية والإمارات وسوريا ليست حميمة دائماً.

في «بوشهر»، كما يقول تقرير «صنڊاي تلجراف»، يقع قلب أول محطة نووية إيرانية مدنية للطاقة، وهي عبارة عن مفاعل تبلغ قوته ألف ميغاوات يتركز حوله الغضب العالمي بسبب البرنامج النووي لهذه البلاد. وافتات وإشارات السلامة في المكان هي باللغتين الفارسية والروسية، وكذلك جنسية المهندسين الذين يساعدون الإيرانيين على إتمام ما بدأه الألمان قبل ٣٢ عاماً عندما كان الشاه على رأس الحكم في إيران. وقال مسؤولون في الأسبوع الماضي إن بناء المفاعل اكتمل بنسبة ٩٠٪. وأنه سيكون جاهزاً لاستقبال الوقود النووي بحلول نهاية العام الحالي. وبشكل غير علني يقول مهندسون إيرانيون في الموقع، إن هذا الأمر ربما يتأخر بضعة أشهر عن هذا الموعد. والموعد المحدد لتشغيل المفاعل لا يهم بالمقارنة مع إصرار إيران الواضح على المضي قدماً في برنامجها النووي رغم العداء الذي يبديه الغرب لذلك. ويعول جنرالات الجيش على «ثقافة الاستشهاد» الشيعية، كما أن نائب قائد الجيش، غلام علي راشد، أعلن في الأسبوع الماضي أن «القوات المسلحة الإيرانية، من خلال تجاربها الحربية، ستحول هذه الأرض مقبرة لأي عدو يعتدي عليها».

وكل ما يحدث هنا يجري بعيداً عن كل الأنظار. على المستوى الرسمي، فإن إيران لا تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية لأن «امتلاك أسلحة الدمار الشامل يحرمه الإسلام تماماً وحتى غير مسموح لنا الاقتراب من ذلك» حسبما يقول كامل دانشيوار، رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني. لكن مسؤولين آخرين هنا يرغبون في أن تتمكن إيران من إنتاج قنبلة نووية لتعزيز دورها كقوة إقليمية على أقل تقدير. ويرى هذا الفصيل أن إيران يحيط بها جيران يناصبونها العداء، وأن هذا الأمر لا يقتصر فقط على إسرائيل، فالعلاقات مع السعودية والإمارات وسوريا ليست حميمة دائماً، كما أن إيران تخشى أي عواقب سلبية في باكستان. ويعتقد إيرانيون آخرون كثيرون أنه يجب أن تمتلك بلادهم مصادرها الخاصة بالطاقة النووية، مما يوجد توافقاً هشاً حول رفض إيران التخلي عن خططها في تخصيب اليورانيوم، وذلك حسبما يقول ناصر هادين أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران. ويؤيد المعتدلون «الصقور» لكن إلى حد معين.

ويقول هادين «فقط إذا تخلوا عن كل ما يتعلق بالتسليح، إذا توقفوا عند التخصيب». ويضيف أن خيارات الغرب محدودة، لأن ممارسة المزيد من الضغط على إيران من شأنه جعل هذا التوافق الإيراني يميل في مصلحة المؤيدين لإنتاج السلاح «كل زعيم عالمي عليه تحديد ما هو البديل، فالخيار ليس التخصيب أو عدمه، بل هو التخصيب أو السلاح». وفي الوقت الراهن يحظى الرئيس الإيراني، محمود أحمدني نجاد، بدعم وتأييد معظم الإيرانيين. والخطر أن نجاد ورجال الدين الحاكمين قد حشروا أنفسهم في زاوية، مما يهدد بتعرضهم لخسائر سياسية تتمثل في شعور مؤيديهم الأكثر تحمساً بخيبة أمل إذا هم قبلوا حلاً وسطاً. ويقول البروفيسور هادين: إن التوصل لصفقة الآن من شأنه إيجاد شعور بالرفض. وقد بدا الأسبوع الماضي أن إمكانية التوصل لصفقة حول هذه القضية أمر بعيد الاحتمال. وإيران من جديد تلعب على عامل الوقت، وهي سعيدة بالانتظار والمراقبة في الوقت الذي تتعثر فيه محادثات مجلس الأمن الدولي.





توقعات بعقد صفقة لشراء ١٥٠ دبابة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار في حال نجاح الاختبارات «جينس ديفنس ويكلي»: الجيش السعودي يبدأ اختبار الدبابة الباكستانية «الخالد»

ذكرت «جينز ديفنس ويكلي» في تقرير لمراسلها فرحان بخاري، من إسلام آباد، أن القوات المسلحة السعودية ستبدأ في تجربة الدبابة «الخالد» التي قامت بتصنيعها شركة «تاكسيلا» الباكستانية للصناعات الثقيلة.

ذكرت مصادر دفاعية باكستانية لـ «جينز ديفنس ويكلي» أن إسلام آباد تأمل بأن يؤدي اختبار الجيش السعودي للدبابة الباكستانية «الخالد» إلى إبرام أول صفقة بيع خارجية كبيرة لهذه الدبابة. وتأتي هذه التجارب الصحراوية في السعودية بعد نحو عامين تقريباً على كشف الجيش السعودي عن رغبته في شراء عدد من الدبابات الجديدة «الخالد» التي تعمل بمحرك ديزل فئة «6TD-2 1.200» الذي صنعه شركة «MalyeshevS» الأوكرانية لإنتاج الدبابات. وأبرمت باكستان صفقة قيمتها ١٥٠ مليون دولار مع الشركة الأوكرانية مطلع عام ٢٠٠٢ لإمدادها بهذه المحركات. وقال مسؤولون في وزارة الدفاع الباكستانية، إنه في حال نجاح الاختبارات في السعودية للدبابة فإن من الممكن أن تشتري السعودية ما يصل إلى ١٥٠ دبابة من هذا الطراز في صفقة تصل قيمتها إلى ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، وهي ما ستكون أكبر صفقة تصدير منفردة من نوعها تبرمها الصناعات الدفاعية الناشئة في باكستان. وتتمتع الدبابة «الخالد» بخصائص تقليدية إذ تقع قمرة السائق في المقدمة ويقع البرج في المنتصف في حين يقع المحرك في الخلف. ومن جهات عدة فإن الدبابة تتطابق تماماً مع الدبابة الصينية Norincc من طراز «90-11» ويتكون البرج والهيكل من الفولاذ المصفح المثبت في بعضه إضافة إلى طبقة مصفحة أضيفت إلى المقدمة والتي من الممكن إضافة درع مضاد للمتفجرات إليها إذا أريد. ويقدر سمك مقدمة البرج بنحو ٦٠٠ ملم بينما يقدر السمك في المقدمة والهيكل بما يتراوح ما بين ٤٥٠ و ٤٧٠ ملم. والتسليح الأساسي للدبابة «الخالد» هو مدفع من عيار ١٢٥ ملم مزود بعازل حراري ومخرج للعادم. ويتم تعبئة ذخيرة المدفع بجهاز آلي مما يجعل من الممكن خفض طاقم الدبابة إلى ثلاثة أفراد وهم القائد والمدفعجي والسائق.

وقامت مصانع The Pakistan Ordnance Factories بصنع ذخيرة المدفع طوال سنوات عدة. وحسب خطة التصنيع الأصلية فإن الدبابة تحمل ٣٩ طلقة من الذخيرة الخاصة بالتحميل المنفصل، ومن بين هذه الطلقات ٢٢ طلقة في جهاز التحميل الذاتي جاهزة للاستخدام. إلا أنه ونتيجة لتعديلات أدخلت مؤخراً فإنه يمكن إضافة عشر طلقات إضافية ليصل الإجمالي إلى ٤٩ طلقة. وستحمل الدبابات التي أنتجت بالفعل هذا العدد من الطلقات. يضاف إلى الدبابة رشاش من عيار ٦٢، ٧ ملم إلى محور مدفع الدبابة إضافة إلى رشاش آخر من عيار ١٢، ٧ ملم على سطح الدبابة لأغراض دفاعية محلية ومضادة للطائرات. كما تحمل الدبابة على أي من جانبي البرج بالقرب من المؤخرة أجهزة لإطلاق قنابل الدخان.

ويتضمن نظام السيطرة على إطلاق النار الذي يعمل بالكمبيوتر قدرات للرؤية المجسمة ولدقة التصويب إضافة إلى مجموعة من أدوات التحكم والسيطرة وجهاز بالليزر لمعرفة المسافات وأجهزة لقياس سرعة الرياح والانحدار والسرعة، مما يجعل هذه الدبابة قادرة على التعامل مع الأهداف المتحركة خلال ساعات الليل والنهار على حد سواء.

وتشير التقارير الصحفية إلى أن الدبابة «الخالد» صنعت بمساعدة من خبراء عسكريين صينيين ومهندسين من جمهورية أوكرانيا الاتحادية، وحسب الجنرال، حامد جاويد، رئيس هيئة التصنيع الحربية الباكستانية فإن دبابة «الخالد» باكستانية الصنع بالكامل تعتبر أحدث دبابة تدخل ميدان القتال في الألفية الثالثة، وقد استغرقت عملية إنتاج الدفعة الأولى من دبابة (الخالد) ثمانية أشهر فقط في حين كان المخطط أن تستمر عملية الإنتاج مدة عام ونصف.





قراءة في أبعاد التقرير الثالث للجنة التحقيق في اغتيال الحريري

أهم ما يثير الانتباه في التقرير الثالث للجنة التحقيق في اغتيال الحريري، أنه أشاد بالتعاون السوري في عملية التحقيق، وهذا يمكن أن يدفع إلى مزيد من التعاون من قبل دمشق معها خلال الفترة المقبلة، كما أنه يمنح الأطراف الدولية والإقليمية التي تعمل على مساعدة سوريا في الخروج من مأزقها مبرراً لمزيد من التحرك.

في تقريره الأول منذ أن تولى رئاسة لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، رفيق الحريري، خلفاً، لديتليف ميليس، في يناير الماضي، والتقرير المحلي الثالث للجنة منذ تشكيلها، قدم سيرج برامرتس، العديد من الإيضاحات بشأن القضية محل التحقيق يمكن أن يكون لها نتائجها السياسية المهمة خاصة بالنسبة إلى سوريا. فقد أشاد التقرير للمرة الأولى منذ تشكيل اللجنة بالتعاون من قبل سوريا، مشيراً إلى أنه كان شبه كامل، وأن سوريا قد لبّت كل طلبات المساعدة تقريبا التي تقدمت بها اللجنة، وأن هذا التعاون السوري كان له دور كبير في عملية التحقيق، بحيث بدأ الوصول إلى الحقيقة بالاقتراب. وأضاف التقرير أن وزير الخارجية السوري أبلغ لجنة التحقيق أنه بإمكانها مقابلة الرئيس السوري، بشار الأسد، ونائبه فاروق الشرع، خلال شهر.

ولا شك أن هذا يمكن أن يقلل من حجم الضغوط التي تتعرض لها دمشق، خاصة من قبل الولايات المتحدة وفرنسا على خلفية قضية الحريري، كما أنه يعزز موقف حلفائها على الساحة الدولية للدفاع عنها، وقد بدأت روسيا في التقاط الخيط بالفعل، حيث رحّب وزير الخارجية، سيرجي لافروف، بتعاون سوريا مع لجنة التحقيق ودعاها إلى الاستمرار في هذا التعاون، وفضلاً عن روسيا، فإن دمشق يمكن أن تقدم للأطراف العربية التي تحاول إخراجها من أزمتها مبرراً إضافياً لمزيد من الحركة والاتصال بالأطراف الدولية المعنية خلال الفترة المقبلة.

ولعل الحديث عن لقاء للجنة مع الأسد والشرع خلال شهر، يعني أن معضلة أساسية من المعضلات التي كانت تواجهها وتعرض عملية التحقيق بشكل عام قد انتهت، حيث شهدت الفترة الماضية جدلاً واسعاً حول أحقية اللجنة في استجواب الأسد وتحركت أطراف عربية عدة للبحث عن صيغ للخروج من هذا المأزق، بحيث لا تظهر سوريا وكأنها لا تتعاون مع اللجنة وفي الوقت نفسه تحافظ على ماء وجهها.

ومن الأمور المهمة التي تجدر الإشارة إليها في الحديث عن التقرير المحلي الثالث للجنة التحقيق الدولية في اغتيال الحريري، أن التقرير لم يكرر ما جاء في التقريرين السابقين في عهد ميليس، فيما يخص توجيه أصابع الاتهام إلى الأجهزة الأمنية السورية واللبنانية أو الإشارة إلى بعض الأسماء، وإنما اكتفى بالقول، على حسب المنشور عنه في وكالات الأنباء، إن الأفراد الذين ارتكبوا جريمة الاغتيال يبدو أنهم محترفون في عملهم، وإن هذا يدل على أن «بعض المتورطين على الأقل كانوا متمرسين في هذا النوع من النشاط الإرهابي». ولا شك أن عدم الإشارة إلى أسماء بعينها أو تكرار الاتهامات للأجهزة الأمنية السورية والمسؤولين السوريين، من شأنه أن يهدئ من التوتر الحادث في البيئة المحيطة بعملية التحقيق بشكل عام، ويقلل كثيراً من الجدل الذي أثير عند صدور التقريرين السابقين، فضلاً عن ذلك فإن هذا التوجه في تقرير «لجنة برامرتس» يمكن أن يشجع سوريا على مزيد من التعاون معها في عملية التحقيق خلال الفترة المقبلة، بعكس رئيس اللجنة السابق، ديتليف ميليس، الذي كانت علاقته بالسوريين يشوبها التوتر الشديد منذ التقرير الأول له، وهذا أثر بلا شك في مستوى التعاون بين الجانبين خلال الفترة الماضية.





في ظل غياب القطاع الصناعي أي حديث عن تنويع القاعدة الاقتصادية الخليجية؟!

فيما تتحدث تقارير خليجية عن خطوات إيجابية نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، يلاحظ أن هذا التنوع ينحصر في قطاعات الأسهم والعقارات والخدمات، وهي قطاعات لا تخرج هي الأخرى عن دائرة خطر التقلبات، بينما لم يشمل هذا التنوع قطاعات حيوية مثل الصناعة.

كشف تقرير اقتصادي حديث، صادر عن «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية»، أن الاستثمار الخليجي قطع خطوات إيجابية كبيرة نحو تنويع القاعدة الاقتصادية وإيجاد مصادر للدخل بديلة عن النفط، تجنباً لتقلباته، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط وعودة بعض الأموال الخليجية المستثمرة في الدول الغربية بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتحسن مستوى الاستقرار الإقليمي، وإنجاز الكثير من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات الخليجية. وذهب التقرير إلى أن قطاع الخدمات حظي باهتمام كبير من المستثمرين في دول الخليج العربية، إلى الحد الذي نافس فيه إسهامات النفط في الناتج المحلي الإجمالي، كما شهدت هذه الدول طفرة نوعية في الاستثمارات المتجهة إلى قطاع العقار والأسهم، نتيجة لتوافر السيولة العالية في السوق المحلية، حيث تتوقع «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار» أن يتجاوز الاستثمار الخليجي في الإنشاءات والعقارات مبلغ ٢٥٠ مليار دولار بنهاية العقد الحالي.

إن الأثر الذي تركه ارتفاع أسعار النفط في إحداث انتعاش اقتصادي في الدول الخليجية حققت فيه قطاعات المال والعقار والاتصالات أرباحاً طائلة، كما شهدت أسواق الأسهم نمواً سريعاً في قيمها السوقية، حيث ارتفعت القيمة السوقية لإجمالي دول مجلس التعاون إلى نحو تريليون دولار في نهاية العام الماضي، إلا أن أسواق الأسهم، بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات والشفافية حتى يتسنى لها توجيه وتخصيص المدخرات المالية في الاستثمارات التي تحتاجها المنطقة. كما أن الأسعار المرتفعة للعقار في الدول الخليجية تثير تخوفاً من أن يؤدي التضخم المالي إلى هزة نقدية إذا ما حدث تطور سياسي سالب في المنطقة أو إذا انهارت أسعار النفط، حيث سيكون أول المتضررين من هذه التداعيات الجهاز المصرفي والتمويلي في الخليج، وذلك بفقدانه استرداد القروض وهبوط قيم الضمانات العقارية.

وفي مقابل طفرة الاستثمار المتجهة إلى قطاعات العقار والأسهم والتجارة والخدمات، هناك تباطؤ واضح في الاستثمار في قطاعات حيوية أخرى، في مقدمتها القطاع الصناعي، حيث إن مجموع ناتج الصناعات التحويلية في الدول الخليجية لا يشكل سوى ١٠٪ من الناتج الإجمالي الخليجي، مما يضع تحديات كبيرة تفرض ضرورة تسريع عملية التنمية الصناعية الخليجية، بما يضمن تأمين معدل نمو اقتصادي متوازن وقادر على الاستمرار بجهوده الذاتية بعيداً عن تأثيرات عوائد النفط أو تقلبات أسواق الأسهم أو العقارات. كما أن هناك ضرورة للتركيز على الصناعات التي تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المتوافرة محلياً، بما في ذلك الصناعات الموجهة إلى الأسواق الخارجية، وكذلك الصناعات التي تسد حاجة السوق الخليجية الملحة، وأخيراً الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تهيئ المجتمع الخليجي إلى التحول إلى مجتمع صناعي فنياً واجتماعياً. إلا أن هذا التوجه لا بد وأن يركز على مبدأ تشجيع وتوجيه الحكومات الخليجية لمبادرات القطاع الخاص في إقامة المشروعات الصناعية المجدية، والمشاركة الفعلية لهذه الحكومات في إقامة المشروعات الصناعية المجدية تكملة لجهود القطاع الخاص، من خلال القيام بشكل جماعي أو منفرد بإقامة المشروعات الصناعية.





قلق أمريكي تجاه الاقتراح الروسي بتصدير اليورانيوم المخصب لإيران

فيما ترفض الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اقتراح روسيا بتصدير اليورانيوم المخصب لطهران، نجد دولة مثل ألمانيا تبدي نوعا من التأييد المشوب بالحذر. هذا الموقف يثير قلق واشنطن بصورة خاصة التي تخشى أن يعرقل الاقتراح خططها الرامية إلى إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن مباشرة.

أكد محمد البرادعي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إمكانية التوصل إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، وأن التوقيع على الاتفاق يمكن أن يتم خلال الأيام القليلة المقبلة. وقالت صحيفة «واشنطن بوست» إن الاتفاق يقضي بأن تزود روسيا إيران بكميات من اليورانيوم المخصب بما يكفي لتشغيل مفاعلاتها النووية للأغراض السلمية، وبما لا يكفي لإنتاج أسلحة نووية. ولكن الاقتراح الروسي يقضي أيضا بالسماح لإيران بإجراء عملية تخصيب اليورانيوم على نطاق محدود وطبقا لضوابط صارمة تحددها الأمم المتحدة والوكالة الدولية. وفي المقابل تلتزم إيران بفتح منشآتها أمام لجان التفتيش الدولي في أي وقت. والسؤال الآن، كما تقول الصحيفة، هل تلتزم طهران بهذا الاتفاق الجديد أم ستعود لممارسة ألعابها القديمة مجددا؟ ويرى موقع «إي يو أوزيرفر» وهو موقع إخباري مستقل تابع للاتحاد الأوروبي، أن الاقتراح الروسي أدى إلى «تفتيت» جبهة المؤيدين لتطبيق عقوبات ضد طهران. فألمانيا، أحد أبرز «الترويكا» الأوروبية في المفاوضات الطويلة مع طهران، أعربت عن تأييد مشوب بالحذر للمقترح الروسي، بعكس بريطانيا وفرنسا اللتين أيدتا الموقف الأمريكي. وذكر دبلوماسي أوروبي أن ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي «يمكنها التعايش مع فكرة بناء مفاعل تجريبي لتخصيب اليورانيوم في إيران»، ولكن برلين لن تسمح لطهران بشق صف الاتحاد الأوروبي. ورفض متحدث رسمي باسم الخارجية الأمريكية فكرة السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم داخل أراضيها على نطاق محدود، مؤكدا أن المسألة تتلخص في التخصيب من عدمه «أما مواقف البين بين فلا تجدي». وتقول صحيفة «نيويورك تايمز» إن وزيرة الخارجية، كونداليزا رايس، استدعت البرادعي لإبلاغه رفض بلاده للاقتراح الروسي الذي لم يخرج إلى العلن بعد. ومن الواضح أن واشنطن تسعى إلى تجاوز الوكالة وصولا إلى مجلس الأمن الدولي مباشرة، وهو ما يفسر قلق المسؤولين الأمريكيين خشية أن يؤدي المقترح الروسي إلى تأخير عملية إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن.

وهذا أيضا يفسر، كما تقول «هيئة الإذاعة الأسترالية»، التصريحات المتشددة على لسان السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، جون بولتون، مؤخرا بأن بلاده ستلجأ إلى شن هجمات جوية استراتيجية أو غارات بالقوات الخاصة ضد بعض الأهداف الإيرانية إذا لم تتوقف طهران عن برنامجها. وأكد قدرة الولايات المتحدة على «قصف أهداف عدة في آن واحد، ولكن يكفي قصف موقع نووي واحد لتسقط بقية المواقع الأخرى». وسرعان ما جاء رد طهران على هذه التصريحات على لسان أحد كبار قادتها العسكريين الذي أكد أن بلاده ستكون مقبرة لكل من تسول له نفسه الاعتداء عليها.

ولكن هذه النبذة المتشددة لم تفت على مجلة «تايم» التي حذرت من الانسياق وراء هذه التمثيليات، مؤكدة أن الشواهد الظاهرة حتى الآن لا تشير في طريق وقوع مواجهة عسكرية بين الجانبين. فقد استبعدت المجلة «وقوع أي مواجهة من هذا النوع قريبا لسبب مهم واحد وهو عدم استعداد الجانبين المعنيين لتصعيد الأمور».

وأيدت هذا الرأي وكالة «الأسوشيتد برس» التي قالت إنه برغم الخطاب السياسي الأمريكي المتشدد فإن الحقيقة تؤكد أن واشنطن ما زالت بحاجة إلى موسكو لإقناع مجلس الأمن الدولي بتطبيق عقوبات ضد إيران. والمعضلة تكمن في أن روسيا هي أهم شريك تجاري وحليف سياسي لإيران.





ما سر نجاح الاقتصاد الأمريكي وريادته للاقتصاد العالمي؟

كيف أصبحت الولايات المتحدة القوة الصناعية الرائدة منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولماذا استطاعت خلال العقود التالية الحفاظ على موقعها باعتبارها الاقتصاد الأكثر نجاحاً في العالم؟

ما الذي تعلمه الطالب الأمريكي حول الأعمال في فصول التاريخ التي درسها في الكلية أو الجامعة؟ يجيب لويس جالامبوس، أستاذ الاقتصاد في جامعة «جونز هوبكنز»، عن هذا السؤال بالقول: ليس بالشيء الكثير، خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بنوع الأعمال الذي يقوم به هذا الطالب الآن أو بالشركة التي يعمل فيها وبالناس الذين يعملون معه. وربما يكون قد تعلم القليل بشأن، روبرت بارونز، الذي عاش في أواخر القرن التاسع عشر أو عن قضايا مكافحة الاحتكار في القرن العشرين وعن ممارسات الاحتيال التي كشفت عنها فترة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، وإن كان محظوظاً، عن عمليات المتاجرة في الباطن في عقد الثمانينيات من القرن نفسه. بيد أن ما لم يتعلمه الطالب هو كيف أصبحت الولايات المتحدة القوة الصناعية الرائدة في أواخر القرن التاسع عشر ولماذا كانت قادرة على مدى العقود الماضية على الحفاظ على موقعها باعتبارها أنجح اقتصادات العالم؟

يرى جالامبوس أن سر هذا النجاح الذي كان وراء تصدر الاقتصاد الأمريكي للاقتصاد العالمي يكمن في حقيقة أنه وعلى الرغم من مسلسل الفضائح والركود والحروب وموجات التنافس الدولي، فإن نظام الأعمال الأمريكي بقي مرناً وفعالاً وفوق كل شيء مشجعاً على الابتكار. ويمضي إلى القول في مقال نشره في صحيفة «وول ستريت جورنال»، إنه مع أن مهمة كتابة تاريخ الأعمال في الولايات المتحدة ليست بالسهلة لأن المرء قد يجابه بمشكلة النزاع بين الشركات الذي غلب على تاريخ الأعمال الأمريكية وبالعراقيل القانونية التي تشم رائحة الخطر في كل جملة وترغب في فحص كل كلمة لا تحبها الشركات، إلا أن «معهد الاقتصاد التطبيقي» في جامعة «جونز هوبكنز» قد أخذ على عاتقه هذه المهمة العسيرة، من خلال إقامة الندوات وإثارة الجدل الذي يمتد من نجاحات مجموعة «جنرال إلكتريك» إلى إخفاق مجموعة «إنرون» وإلى الاهتمام بمجموعة «آي بي إم» سواء عندما تصدرت القطاع الصناعي الأمريكي أم عندما تراجعت فيما بعد إلى مراتب متأخرة بين الشركات الأمريكية الكبرى. وينهض المعهد الآن في التنقيب عن الجهود الأمريكية المبذولة في سبيل إخلال التوازن بين الحاجة إلى الابتكار والكفاءة مع الرغبة العارمة لجميع شرائح المجتمع بالعدالة والأمن الاقتصادي. ولعل أفضل مؤشر على أن الاقتصاد الأمريكي قد أبلى بلاءً حسناً في مهمة تحقيق هذا التوازن يتمثل في أن القليل من المهتمين بالتاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة راضون بشكل كامل بشأن ما تحقق فالرأسمالية الديمقراطية قادرة على تحقيق النجاح لأنها تولد المساومات وتسهل التغيير. إلا أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو كم مقدار هذا التغيير؟

يجيب جالامبوس بالقول، إنه وقبل ٥٠ عاماً من هذا الوقت كان العالم يتأرجح بحدة نحو المؤسسة المملوكة من قبل الدولة والاقتصاد المخطط مركزياً. وقد كان الرئيس الأمريكي الأسبق، دوايت إيزنهاور، قلقاً من أن الولايات المتحدة ستجد نفسها قريباً من دون شركاء تجاريين ومن دون حلفاء مكرسين لخدمة الديمقراطية أو الرأسمالية. أما اليوم، فقد انتقل العالم وبشكل حاسم نحو الديمقراطية ونحو المؤسسة الاقتصادية الموجهة لخدمة السوق والتي أصبحت تمثل قوة كبيرة في جميع الاقتصادات المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة. وقد كان لأداء الأعمال، من الشركات العملاقة إلى الشركات الصغيرة المبتدئة الفضل في هذا التحول، وهو ما يسعى مؤرخو الأعمال إلى مساعدتنا على فهم هذا الجانب المهم من التاريخ.





طوكيو

رفض شعبي ياباني لإعادة الانتشار الأمريكي

أكد رئيس الوزراء جونتشيرو كوزومي، أن الحكومة غير معنية بنتائج استفتاء الأحد الماضي في مدينة إيواكوني في محافظة ياماغوتشي، والذي أظهر رفض أغلبية السكان لخطة إعادة انتشار القوات الأمريكية بحلول نهاية هذا الشهر. وأكد في معرض تعليقه على النتيجة «لا يوجد أي تغيير» في الموقف الياباني-الأمريكي حيال هذه الخطة، مضيفاً أن حكومته ستحول دون تأثير نتيجة الاستفتاء، الأول من نوعه، على إعادة الانتشار عموماً، و«ستحاول جاهدة» إقناع سلطات وسكان مدينة إيواكوني بقبولها. وكان سكان إيواكوني قد صوتوا بنسبة ساحقة بلغت ٨٩٪ ضد الخطة التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين الأمريكي والياباني في أكتوبر الماضي لنقل الطائرات من على الحاملات الأمريكية من قاعدة بحرية في محافظة كاناجاوا، إلى قاعدة إيواكوني الجوية. ومع أن النتيجة غير ملزمة، لكن يمكن لها أن تؤثر في موقف سكان المناطق الأخرى التي تستضيف قواعد أمريكية، إضافة إلى تأثيراتها في الجهود المبذولة من الحكومتين اليابانية والأمريكية لإكمال خطة إعادة الانتشار بحلول نهاية مارس الجاري. وفي هذا السياق أكد وزير شؤون الحكومة، شينزو آبي، أنه ليس في نية الحكومة الترحيح عن الالتزام بالخطة لإنهاء إعادة الانتشار بحلول نهاية الشهر الجاري. وقال آبي، وهو الناطق الرسمي للحكومة اليابانية في مؤتمر صحفي: «نعتقد أساساً بأننا سنتوصل إلى اتفاق نهائي عند إكمال المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية»، وأضاف «نتفهم أنه يجب احترام نتيجة الاستفتاء العام من قبل رئيس البلدية ومجلس المدينة، ولكن نركز من ناحية أخرى في المفاوضات اليابانية-الأمريكية على منع وتخفيف الأعباء ككل». وأشار إلى أن نسبة التصويت لم تتجاوز الـ ٦٠٪ بما يفرض الأخذ بعين الاعتبار من امتنع عن التصويت بأن لديهم وجهة نظر متماشية مع الموقف الحكومي. وقد بلغت نسبة الإقبال على التصويت ٥٨,٦٪.

طهران

صفقة أمريكية-روسية وراء التشدد مع إيران

نشرت صحيفة «همشهري» تصريحات أدلى بها، رجب صفراوف، مدير «مركز الدراسات الإيرانية المعاصرة» في روسيا، ذكر فيها أن القرار برفع تقرير عن الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن اتخذ نتيجة صفقة بين روسيا والولايات المتحدة. وقال: قدمت واشنطن اقتراحاً لم تكن روسيا قادرة على رفضه، وبالتالي التحقت روسيا بالتحالف الدولي ضد البرامج النووية الإيرانية. وعبر عن اعتقاده بأن الولايات المتحدة حصلت على موافقة موسكو بالتعاون بشأن قضية إيران، وذلك بإعطائها الوعد بالتسريع في عملية انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم الكامل لرئاسة روسيا لمجموعة الثماني الصناعية، والتطلع بإيجابية أكثر إلى الشؤون السياسية الداخلية والإصلاحات في روسيا. ويرى الخبير السياسي، أن روسيا إذا فقدت إيران حليفها في العالم الإسلامي ستفقد أيضاً عشرات المليارات من الدولارات من الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها بفضل وجودها في سوق الطاقة الإيراني. وعلاوة على ذلك، ستظهر روسيا كشريك غير موثوق به لدى الرأي العام في إيران وسائر الدول الإسلامية. إلى ذلك، خصص مجلس الشورى الإيراني في جلسته العلنية ميزانية بمبلغ ١٥ مليون تومان لتستخدمها الحكومة لإحباط ما وصفته بـ «المؤامرات والتدخلات الأمريكية» ولتقديم شكاوى المعوقين الإيرانيين من جراء استخدام الأسلحة الكيماوية ولتعويض الخسائر الناجمة عن النشاطات الدولية ضد إيران. وينص البند (ب) من ملحق لائحة موازنة العام الإيراني الجديد على تخصيص ميزانية لكشف وإحباط مؤامرات الولايات المتحدة وتدخل الإدارة الأمريكية في الشأن الداخلي الإيراني، وكذلك لتقديم شكاوى إيران ضد الولايات المتحدة في المحافل الدولية ولتنوير الرأي العام داخل إيران. وفي السياق ذاته، ذكرت نشرة «جستجو» الإيرانية أن شركات أمريكية استطاعت إغلاق الموقع الذي ظهر مؤخراً على «الإنترنت» باسم «الاستشهاد دوت كوم».





قال ألييب

«الليكود» يعيد النظر في برنامجه السياسي

قرر حزب «الليكود» إعادة دراسة برنامجه السياسي وعرض صيغة جديدة تقترح أفقا سياسيا مع السلطة الفلسطينية أيضا. فقد نشر البرنامج السياسي في «يديعوت أحرونوت» للمرة الأولى، وفي أعقاب ذلك انطلقت انتقادات بأن البرنامج متشدد جدا ولا يعرض أفقا سياسيا. وعقب ذلك جرت مناقشة الموضوع في مكتب رئيس «الليكود»، بنيامين نتنياهو، وتقرر في ختام الاجتماع إعادة دراسة البرنامج السياسي. وكانت «يديعوت أحرونوت» قالت أول أمس: إن برنامج «الليكود» لا يعرض عمليا أفقا سياسيا، بل مبادئ متصلة: لا لدولة فلسطينية، لا لتحويل الأموال لـ «حماس»، ولا لتشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل. وحسب البرنامج، فإن نتنياهو يتعهد بالعمل بقوة ضد «حماس» وبإزاحة «جدار الفصل» شرقا. وعندما سُئل عن البرنامج السياسي أجاب: «حماس تصعد إلى السلطة، فهل ينبغي لي أن أتحدث عن تنازلات؟ في هذه اللحظة لا يوجد ما يمكن عمله ويجب مكافحة «حماس». ما دامت «حماس» تسيطر، فلن نُعيد لها أراضي، لن نُحول لها أموالا ولن نصادق لعمال فلسطينيين بالعمل في إسرائيل. برنامجنا سيُعدل وفقا للظروف». كما ورد في البرنامج أن «إسرائيل ترى في «خارطة الطريق» الصيغة المناسبة للوصول إلى تسوية متفق عليها، ولكن فور ذلك يشار إلى أن «استمرار مسار «خارطة الطريق» ليس ممكنا في ضوء غياب شريك شرعي». ووجه مسؤولون كبار في «الليكود» انتقادات لذلك قائلين إن هذا البرنامج السياسي فيه الكثير من الـ «لا» والقليل جدا من الـ «نعم». وقال النائب ميخائيل إيتان، الذي كتب البرنامج، مع النائب عوزي لنداو: «غضبنا على الانطباع بأن «الليكود» لا يرى أفقا سياسيا حيال الفلسطينيين. أما في النقاش مع نتنياهو فقد تقرر إعادة فحص الصيغ التي كتبتها مع النائب، عوزي لنداو، بهدف نشر صيغة تشدد بقدر أكبر على سعي «الليكود» إلى سلام حقيقي مع الفلسطينيين».

باريس

اليمن يخطط لاستعادة بلدية باريس

في النظام الإداري اللامركزي في فرنسا، تعتبر السيطرة على بلديات المدن الكبرى حيوية جداً بالنسبة إلى القوى السياسية نظراً للوزن الديمجرافي لهذه المدن ولميزانياتها الكبيرة. وبالطبع تعد العاصمة باريس نقطة استقطاب رئيسية للصراع، خاصة أنها كانت مركز الانطلاق لزعامه الرئيس، جاك شيراك، الوطنية حيث بقي عمدة لباريس من ١٩٧٥ حتى انتخابه رئيساً للجمهورية عام ١٩٩٥، بعد ذلك لم يحافظ اليمين على رئاسة البلدية إلا ست سنوات. ومنذ عام ٢٠٠١ نجح الاشتراكي، برتران ديلاونيه، في السيطرة على «عمادة» العاصمة وتغيير الكثير من سياساتها العمرانية والاجتماعية. وفي سياق الصراع السياسي المحتدم قبل عام من الانتخابات الرئاسية تستعد القوى المختلفة للانتخابات البلدية عام ٢٠٠٨ وتحتل معركة باريس محورا رئيسياً فيها. في سياق صعوده خطط، نيكولا ساركوزي، وزير الداخلية ورئيس حزب «الاتحاد من أجل أكثرية شعبية»، لاستعادة البلدية والبدء بالتحضيرات مبكرا عبر الاتفاق على مرشح يميني واحد. ويسعى من وراء هذا الترتيب لتدعيم فرصه على الصعيد الوطني، ولمعرفة موازين القوى داخل حزبه. ومن الجدير بالذكر أن الوزير الطموح، الذي نجح في انتزاع قيادة الحزب، الذي أرادته الرئيس شيراك حزبا رئيسيا، وذلك بعد اضطرار، آلان جوبيه، لترك العمل السياسي مؤقتا، يبدو الآن بصدد إدارة اللعبة في معقل الرئيس شيراك سابقا، مما يعني خسارة «الشيراكيين» لمواقعهم داخل الأكثرية اليمينية وتقليص فرص رئيس الحكومة، دومينيك دوفيليبان، في منافسته للمعركة الرئاسية. وأمام كثرة عدد الطامحين في صفوف اليمين لتبوؤ منصب رئيس بلدية العاصمة (عمدة باريس)، اعتمد ساركوزي الانتخابات الأولية لاختيار المرشح الذي سيدافع عن ألوان حزبه. وقد تنافس كل من فرنسواز بانافيه، الوزيرة السابقة وعمدة بلدية الحى السابع عشر، والنائبين كلود كواسجين، وبيار لولوش، وعمدة بلدية الحى الخامس في باريس جان تيبيري.



سوق أبوظبي للأوراق المالية

التغير	نهاية الأسبوع	بداية الأسبوع	المؤشر
▼ ٢٥٠,٧٤	٤١٢٢,٥٩	٤٣٧٣,٣٣	المؤشر العام
▼ ٢٢١,٠٩	٦٧٧٣,٢٠	٦٤٩٤,٢٩	قطاع البنوك
▼ ١٩٧,٣٤	٢٥٢٥,٣٠	٢٧٢٢,٦٤	قطاع الخدمات
▲ ٤٦,٨٣	٤٢٠٢,٠٠	٤١٥٥,١٧	قطاع التأمين
▼ ١٦٢,٠٧	٢٦٧٥,٦٤	٢٨٣٧,٧١	قطاع الفنادق
▼ ٤١٤,١٤	٣١٠٤,٠٤	٣٥١٨,٤٥	قطاع الصناعة



المحتجزة في هذه الاكتتابات للأسواق بسرعة، حيث بلغ حجم السيولة التي تم تجميدها في الاكتتابات الأولية لشركة «تمويل» نحو ٢٧٥ مليار درهم، بينما يتوقع أن يتجاوز حجم الاكتتاب في «الاتصالات المتكاملة» ٤٠٠ مليار درهم.



بدا واضحا أن الإجراءات الحكومية الرامية للحد من تدهور أسواق المال المحلية، والتي اختلف الخبراء في تقييم تأثيرها، أعطت دفعة قوية لمعنويات المستثمرين، وأحيت الآمال بعودة النشاط إلى سوق الأسهم المحلية مرة أخرى. وفي ظل التوقعات ببدء إعادة الأموال الفائضة من الاكتتاب بشركة «تمويل» نهاية الأسبوع، يتوقع أن يشهد السوق مرحلة استقرار سعري خلال هذا الأسبوع وحتى ظهور نتائج الشركات للربع الأول من العام ٢٠٠٦ في أول الشهر المقبل، والتي يعتقد على نطاق واسع أنها ستأتي أفضل من التوقعات المتشائمة على الأقل بالنسبة إلى العديد من الشركات القيادية التي تمثل مجالات العمل الرئيسية المصدر الرئيسي لإيراداتها وأرباحها، وقد أوجدت الأسعار المتدنية لمعظم الأسهم خلال الفترة الماضية قاعدة صلبة لانطلاق العديد من المحافظ الاستثمارية المحلية التي بدأت بالفعل في اغتنام الفرصة لتعديل متوسطات الأسعار لديها سعياً لاستعادة توازنها ما يعد مؤشراً قوياً على قرب انتهاء مرحلة التصحيح التي طال أمدها.

أعدت القرارات والتوصيات التي خرج بها اجتماع وزيرة الاقتصاد مع مسؤولي الأسواق المالية والمصرف المركزي يوم الأربعاء الماضي التوازن إلى سوق الأسهم المحلية وسط أجواء غير طبيعية رافقت هذه الأسواق معظم أيام الأسبوع خاصة يوم الثلاثاء «الأسود»، عندما هبط مؤشر سوق دبي المالي وحده ١١,٧٪ في يوم واحد. فاستعادت معظم الأسهم نشاطها واستجابت للتوجهات الحكومية الجديدة وتغيرت معادلة الطلب والعرض واتجهت الأسعار نحو التحسن بنسب مختلفة سجلت بعضها في آخر يوم تداول الحد الأعلى المسموح للارتفاع. وأدى هذا التحسن الملحوظ إلى ارتفاع إجمالي التداولات الأسبوعية في سوق الأسهم المحلية بنسبة كبيرة بلغت ٢٤,٢٪ لتصل إلى ٨,٠١ مليار درهم مقارنة بنحو ٦,٤٥ مليار درهم في الأسبوع السابق، كما ارتفع معدل التداول اليومي إلى ١,٣٣٥ مليار درهم مقابل ١,٠٧٤ مليار درهم في الأسبوع السابق، إلا أن القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة بالسوق نهاية الأسبوع انخفضت بنسبة بلغت ٦,٩٪ إلى ٦٥٤,٣٠٧ مليار درهم، كما بلغ انخفاض

المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الإمارات للأوراق المالية منذ بداية العام ٢٠٠٦ وحتى نهاية الأسبوع المنصرم أكثر من ٢٣٪.



استحوذ سوق أبوظبي للأوراق المالية على ١٦,٤٪ من التداولات بنحو ١,٣١٤ مليار درهم منخفضاً بنسبة ١,٩٪ عن الأسبوع السابق بينما استحوذ سوق دبي المالي على ٨٣,٦٪ بنحو ٦,٧ مليار درهم مرتفعاً ٣١,١٪ عن الأسبوع السابق.



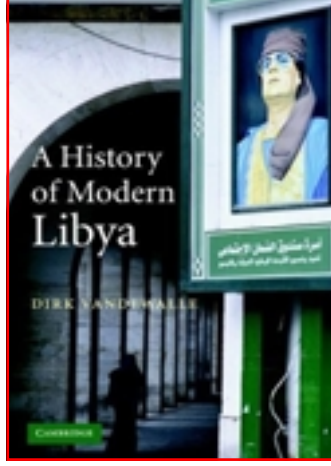
ضمن الإجراءات العاجلة التي اتخذت في اجتماع الأربعاء، قرر مصرف الإمارات المركزي رفع سقف القروض المقدمة من البنوك مقابل رهن أسهم الشركات إلى ٨٠٪ من القيمة السوقية لتلك الأسهم بدلا من ٧٠٪، كما قرر الاجتماع العمل على إدخال تعديلات على شروط وإجراءات شراء الشركات المساهمة العامة المحلية لأسهمها، بحيث يتيسر ذلك على هذه الشركات مما يؤدي إلى تنشيط التداولات، واتفق المجتمعون على تنظيم عمليات طرح الإصدارات الأولية وزيادة رؤوس أموال الشركات وعلاوات الإصدار والشركات المساهمة الخاصة، بهدف الحفاظ على السيولة المتاحة في أسواق الأوراق المالية وتخفيف الضغوط عليها، وركز الاجتماع على ضرورة توجيه الشركات الجديدة التي اكتملت عمليات الاكتتاب فيها بإعادة الأموال الفائضة خلال أسبوعين إلى المستثمرين من أجل ضمان عودة السيولة

تاريخ ليبيا الحديثة

الناشر: Cambridge University Press (مارس ٢٠٠٦)

تأليف: Dirk Vandewalle

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لقاء تأجير قواعد عسكرية في البلاد، جعله يؤجل بناء مؤسسات الدولة، بما في ذلك إلغاءه لأول انتخابات تجري في البلاد بمشاركة أحزاب عدة. ويضيف أن اكتشاف النفط في ليبيا سنة ١٩٥٩ حال أيضا دون بناء دولة ذات مؤسسات لأن الملك عمد إلى استعمال مداخل النفط في تقوية الروابط العائلية والقبلية لدعم النظام الملكي وإضعاف الجماعات القليلة المنظمة والمثلة للمجتمع المدني في البلاد.



يتحدث هذا الكتاب عن الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعوامل الخارجية التي جعلت الحكام الذين تعاقبوا على إدارة شؤون ليبيا منذ نهاية الاحتلال الإيطالي لها سنة ١٩٤٢، يتجنبون إقامة نظام حكم قائم على أساس مؤسسات تخضع لرقابة ممثلي الشعب، ومواطنين يشاركون في إدارة شؤون البلاد.

يقول المؤلف، ديرك فانديفال، أستاذ مادة الحكم في كلية دارثاوت في جامعة كولومبيا

أما الفصل الرابع، فيتحدث عن الظروف التي صاحبت تحول ليبيا من مملكة إلى جمهورية ويركز المؤلف بشكل خاص على السنوات ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ التي عمل خلالها القذافي على توطيد دعائم حكمه. وفي الفصل الخامس، يستعرض المؤلف مضامين «الكتاب الأخضر» الذي وضعه القذافي بمنزلة دستور للبلاد، والتجارب الاقتصادية والسياسية التي تضمنها هذا الكتاب والتي عمل القذافي على تطبيقها، وانتهت بأن أصبحت الدولة مهيمنة على اقتصاد البلاد. ويستعرض الفصل السادس نتائج السياسات الداخلية والخارجية التي اعتمدها القذافي، على اقتصاد البلاد ما بين سنوات ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩، بما في ذلك نتائج العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على ليبيا سنة ١٩٨٦ وتلك التي فرضها مجلس الأمن عليها سنة ١٩٩٢.

فيما يتحدث الفصل السابع والأخير من الكتاب عن الجهود التي تبذلها ليبيا منذ منتصف التسعينيات لإصلاح اقتصادها وتغيير سياستها الخارجية. المؤلف يكلف ببحث حول الإصلاح في دول مجلس التعاون ويذكر أنه حصل السنة الماضية على منحة «فولبرايت» لإجراء بحث حول الأسباب التي تقف وراء بطء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية. وسيركز المؤلف في بحثه على تقديم تفسيرات حول أسباب هذا البطء، ومنها حسب رأيه ضعف وجود مؤسسات حكومية يمكن أن تسهم في جهود الإصلاح في دول مجلس التعاون.

في الولايات المتحدة الأمريكية، إنه اعتمد في تأليف هذا الكتاب على بحوث ومقابلات أجراها مع نخبة من رجال السياسة في ليبيا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. ويتنبأ فانديفال بأن يواجه النظام السياسي الذي وضعه معمر القذافي تحديات كثيرة في المستقبل بسبب إبعاد المواطنين عن السياسة، وهيمنة الدولة على الاقتصاد وما صاحبه من سوء إدارة وتخطيط وتفشي الفساد وارتفاع في معدلات البطالة خصوصا بين الشباب.

يتكون الكتاب من سبعة فصول بعد المقدمة، يتناول المؤلف فيها بالتحليل دور النفط والقومية العربية والإسلام في تاريخ ليبيا الحديث.

في الفصل الأول يتحدث المؤلف عن طبيعة ليبيا الجغرافية وتكوينها القبلي، فيما يتحدث الفصل الثاني عن الاحتلال الإيطالي للأراضي الليبية والذي امتد من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٤٢، وعن أسلوب إدارة الإيطاليين لشؤون البلاد، وكذلك الصورة السلبية التي تركوها في أذهان الليبيين عن نظام الحكم الغربي.

في الفصل الثالث، يتحدث المؤلف عن فترة حكم الملك إدريس السنوسي، التي امتدت من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٩، والتحديات التي واجهته ومنها -حسب رأيه- غياب هوية وطنية موحدة لليبيين، وعدم قدرة الدولة على الحصول على موارد كافية للإتفاق على المؤسسات الأساسية. ويرى المؤلف أن حصول الملك إدريس السنوسي، على أموال من